

خاتمة في الخط

خاتمة الخط

(ص) : الخط : تصوير اللفظ بحروف هجائه غير أسماء الحروف مع تقدير الابتداء والوقف ، ومن ثمّ كتب « ره » ، و « مجيء مه » ، و « رحمه » بالهاء ، وأنا زيد ، والمنون ^(١) المنصوب دون غيره ، و « لنسفاً » بالألف ، و « إذن » بالتون على المختار .

وثالثها : إن عملت فبالألف ، وإلاّ فبالنون . وبنت ، وقامت بالتاء والقاضي بياء ، وقاض بليونها ، وضربه ، ومر به بليون واو وياء . ويكتب المدغم بلفظه إن كان من كلمة واحدة ^(٢) ، وبأصله إن كان من كلمتين ، أو نوناً ساكنة مخفاة أو مبدلة ميماً أو حرف مدّ حذف لساكن يليه غير نون توكيد .

(ش) : الخط : تصوير اللفظ بحروف هجائه بأن يطابق المكتوب المنطوق به في فوات الحروف وعددها إلاّ أسماء الحروف ، فإنه يجب الاقتصار في كتابتها على أول الكلمة نحو : ق . ن . ص . ج . وكان القياس أن يكتب هكذا [٢٣٢/٢] قاف ، نون ، صاد ، جيم كحاله إذا نطق به ، وكذا بقية أسماء حروف المعجم كتبت مقتصراً على أوائلها فخالفت الكتابة فيها النطق .

(١) ط فقط : « والتون » . تحريف .

(٢) كلمة : « واحدة » سقطت من أ .

وكذلك كتبت الحروف المفتوح بها السور على نحو ما كتبوا حروف المعجم ، وفعلوا ذلك لأنهم أرادوا أن يضعوا أشكالاً لهذه الحروف تتميز بها ، فهي أسماء مدلولاتها أشكال خطية ، فلفظ قاف يدل على هذا الشكل الذي صورته هكذا « ق » ، ولو لم يضعوا هذه الأشكال الخطية لم يكن للخط دلالة على المنطوق به . ولو اقتصرنا على كتبها على حسب النطق ولم يضعوا لها أشكالاً مفردة تتميز بها لم يمكن ذلك ، لأن الكتابة بحسب النطق متوقفة على معرفة شكل كل حرف حرف ، وشكل كل حرف حرف غير موضوع ، فاستحال كتبتها على حسب النطق ، ولا بد من تقدير الابتداء به ، والوقف عليه ، فيكتب كل لفظ بالحروف التي ينطق بها عند تقدير الابتداء والوقف ، وكذلك كتب بالهاء ما يجب إلحاق هاء السكت به عند الوقف ، كـ « ره » ، و « قه » ، و « عه » ، و « لم يره » ، و « لم يقه » ، و « لم يعه » ، و « محي » به جث .

وما يوقف عليه من التاءات بالهاء كـ « حمه » ، ونعمه .

وكتبت بالتاء ما يوقف عليه بالتاء نحو : « بنت » ، و « أخت » ، و « قامت » ، و « قعدت » ، و « ذات » و « ذوات » . وما فيه وجهان عند الوقف « كهيات » ، و « لات » ، و « ثمت » ، و « ربت » ، و « دفن النبات من المكرمات » بالوجهين .

وكتب بالألف ما يوقف عليه بالألف وإن سقطت في الدرج « كأننا » ضمير المتكلم ، والمنون المنصوب أو المفتوح « كرأيت زيدا » ، و « آها » ، و « وبها » ، بخلاف المرفوع والمجرور كقام زيد ، ومررت بزيد للوقوف عليهما بالخذف ، وكذا « إيه » ، و « صه » ، و « مه » . والفعل المؤكد بالنون الخفيفة نحو : « لنسفعاً »^(١) و « ليكوناً »^(٢) ما لم يخف لبس ، فإن خيف نحو : اضربن زيدا ، ولا تضربن زيدا

(١) سورة العلق ١٥ .

(٢) سورة يوسف ٣٢ .

كتب بالنون ، ولم يعتبر بحالة الوقف ، لأنه لو كتب بالألف لالتبس بأمر الاثنين ، أو نيهما في الخط .

واختلف في إذن فجزم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالألف مراعاة للوقف عليها .

قال أبو حيان في شرحه : وهذا مذهب المازني قال : وذهب المراد والأكثرون : إلى أنها تكتب بالنون .

وفصل الفراء فقال : إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها ، وإن أهملت كتبت بالنون لقوتها .

وقال ابن عصفور : الصحيح كتبها بالنون فرقا بينها وبين إذا الظرفية ، لئلا يقع الإلباس . قال أبو حيان : ولأن الوقف عليها عنده بالنون .

قال : ووجد بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه : « وجدت بخط علي بن عثمان بن جني ، حكى أبو جعفر النحاس قال : سمعت علي بن سليمان يقول : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول : أشتبه أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف ، لأنها مثل : إن ، ولن ، ولا يدخل التنوين في الحرف » . أه . قلت : ومن صحح كتابتها بالنون الزنجاني في شرح الهادي .

وأما « كآين » فكتبت بالنون قولاً واحداً . قال ابن مالك : وهو شاذ قال أبو حيان : وجه شنوده : إن الجمهور ذهبوا إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ، وأي المنونة ، فكان القياس يقتضي ألا تكتب صورة التنوين بل تحذف خطأ إلا أنهم لمسا تلاعبوا في هذه الكلمة بأنواع من التراكيب وأخرجوها عن أصل موضوعها ، فكنلك أخرجوها في الخط عن قياس إخوتها .

قال : وذهب يونس : إلى أنها اسم فاعل من كان يكون فالنون أصلية ، وهي لام

الفعل ، فعلى هذا لا شذوذ في كتابتها بالنون لأنها « كبائن » من « بان يبين » .

قال : ولو ذهب ذاهب : إلى « أن » اسم بسيط ، فالكاف والنون فيه أصلان ، وهو بمعنى « كم » لذهب مذهبا حسناً ، فإنه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل .
وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمتنقوص غير المنون كالقاضي ^(١) ، وقاضي مكة .

وحذفت الياء والواو مما يحذفان منه في الوقف كالمتنقوص المنون كقام قاض ، ومررت بقاض .

وصلة ضمير الغائب كضربه ، ومر به وضمير الجمع كضربهم ، وأكرمكم في لغة من وصل ميم الجمع ، لأنه إذا وقف عليه حذفت الصلة . نعم خرج عن هذا ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو أو ياء نحو : اضربُنْ يا قوم ، واضربُنْ يا هند ، فإنه منع أن يعتبر ما عرض فيه من ردّ الواو والياء حالة الوقف حملها ^(٢) على أختها النون الشديدة ، فلم يلتفت إلى حالة الوقف عليها ، واستصحب حذف الواو والياء لذلك خطأً ، وإن كانت تعود وفقاً .

ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصله ^(٣) سواء كان مثلاً نحو : ردّ ، ومفرّ واقشعرّ ، أو مقارباً نحو : « ادّارآتم » ^(٤) ، واطجع الأصل : تدا رأتم واضطجع ، وكان قياسه أن [٢٣٣/٢] يكتب الحرفان إلا أنه ترك الأول في الخط اختصاراً لضمفه بالإدغام ^(٥) .

(١) من قوله : « كالقاضي » إلى قوله : « كقام قاض » سقط من أ .

(٢) ط فقط : « حملها » .

(٣) ط : « لا بأصلها » . (٤) سورة البقرة ٧٢ .

(٥) في ط : « الأذغا » تحريف .

وأما المدغم من كلمتين ، فيكتب بأصله اعتباراً بالوقف على الكلمة الأولى نحو :
من مال ، وكذا التّون الساكنة المخفأة ، أو المبدلة ميماً نكتب نوناً سواء كانت من كلمة
نحو : « عنك » ، و « عنبر » أم من كلمتين نحو : « من كافر » ومن بعد .

ويكتب أيضاً بأصله حرف مدّ حذف لساكن يليه نحو : اضربوا القوم واضربي
الرجل ، ويغزو الرّجل ، ويرمي القوم ، ولم يضربوا القوم ولم تضربي الرجل ، فيكتب
بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو : لم يغز ، ولم يرم ، فلا يكتب .

ويستثنى مما وليه ساكن ما إذا كان السّاكن نون توكيد شديدة كانت أو خفيفة ،
فإنّ حرف المدّ لا يكتب حيثنذ نحو : لتَرَكِبُنَّ يا قوم ولتَرَكِبِنَّ يا هند . الأصل :
تركبون ، وتركبين ، ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، فالتقت
الواو والياء ، وهي ساكنة والنون المدغمة ، وهي ساكنة ، فحذف حرف العلة لالتقاء
الساكنين وحذف خطأ ، كما حذف لفظاً ، ولم تراع فيه المطابقة فالأصل كما راعوا في :
اضربوا القوم ، ولم يضربوا الرجل ، ونحوه . والفرق بينهما أن لهذا حالة يثبت فيها
حرف المدّ ، وهي الوقف بخلاف نون التوكيد المشدّدة ، فإنه في حالة الوقف لا يردّ
المحذوف ، وحملت الخفيفة على الشديدة في ذلك ، وإن كانت الواو والياء تُردّ في
الوقف على ما هي فيه نحو : اضربن يا قوم ، واضربين يا هند .

• • •

(ص) : والهمزة في الأول بالألف ، والوسط ساكنة بحرف حركة متلوّها
ومتحركة تلوّ ساكن بحرف حركتها ، وقد تحذف المفتوحة بعد ألف . واختار ابن
مالك والزنجاني ، وأبو حيان : حذفها مطلقاً تلو غير ألف . وقوم : تكتب بألف
مطلقاً ، وتلو متحرك على نحو ما تسهل ، وتحذف إن تلاها مدّ كصورتها عند الأكثر .

وإن تطرقت تلو ساكن حذفت في الأصح ، أو متحرك فبحركته مطلقاً في الأصح ،
فإن وصلت بشيء فكالوسط على الأصح بخلاف الأولى إلاّ لتلا ، ولئن ، ويومئذ

ونحوه ، وهؤلاء .

وتحذف همزة الوصل بين واو أو فا ، أو بين همزة هي فاء ، وبعد همزة استفهام ، وقيل : ألا المفتوحة . أما المقطوعة بعده فكما ^(١) ... تسهل في الأصح ، ومن لام التعريف بعد لام جر ، وكذا ابتداء في الأصح ، ومن أول بسم الله الرحمن الرحيم ، لا تسمية غيرها في الأصح ومن الابن المحذوف تنوين متلوّه ، ولو مع كنية في الصحيح لا في أول السطر . وفي ابنة رأيان .

[أحكام الهمزة]

(ش) : خرج عن الأصل السابق أشياء يتضمنها خمسة أنواع : أحدها : أحكام الهمزة ، ولها أحوال ، لأنها إما أن تكون أولاً أو حشواً أو طرفاً ، والتي في حشواً إما أن تكون ساكنة أو متحركة ، والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً . والمتطرفة : إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً فهذه ستة أحوال .

فالتّي هي أول تكتب بألف مطلقاً سواء فتحت أم كسرت أم ضمت نحو : أحمد ، وأحمد ، وأكرم وكذا حكمها إن تقدمها لفظ كائناً ما كان إلا ما شدّ ، وهو : « لثلا ، ولثن » و « يومثد » ونحوه ، وهو كلّ زمان أضيف إلى الجملة كليئذ ، وزمانئذ ، وحينئذ ، وساعتئذ ، فإن هذه الألفاظ كتبت فيها الهمزة ياء .

وإلا « هؤلاء » ، فإنها كتبت فيها واوآ .

وكان القياس أن تكتب « لثلا » : « لأن لا » ، و « لثن » : « لإن » ، و « لإن » ، و « يومثد » ونحوه : « يوم إذا » بفصل الظرف ، وألف بعد الذّال بدلاً من التنوين ، لكن جعل الظرف مع « إذا » كالشيء الواحد فوصل بـ « إذ » ، وجعلت صورة الألف ياء ، كما جعلوها في بشس .

(١) علق عليها المصحح في هامش ط فقال : « كذا في النسخ الثلاث فليحذر » .

وكان القياس في «هؤلاء»: «هاألاء».

قال أبو حيان: وإنما لم يخالف بها إلى حركتها، لأن الهزمة إذا كانت أولاً فهي مبتدأة والمبتدأة لا تسهل. والكتّاب بنوّا الخطّ في الأكثر على حسب تسهيلها لوجهين: أحدهما: أن التسهيل لغة أهل الحجاز، واللغة الحجازية هي الفصحى فكان الكتب على لغتهم أولى. والثاني: أنه خط المصحف، فكان البناء عليه أولى مع أن القياس يقتضيه، ألا نرى أنا نوافق خط المصحف مع مخالفة القياس في مواضع كالصلاة، والزكاة، فهذا سبب أن كتبت أولاً على صورتها التي وضعت لها، وهي صورة الألف الساكنة بأي حركة تحركت، والتي هي حشو، وهي ساكنة، ولا تكون إلا بعد متحرك [٢٣٤/٢]. تكتب حرفاً من جنس الحركة التي قبلها، لأنها تبدل به، فتكتب ألفاً في نحو: رأس، ويأس، وكأس، وياء في نحو: ذئب، وبئر وواو في نحو: مؤمن، وجؤنة، وبؤس، ويؤمن.

والتي هو حشو وهي متحركة بعد ساكن تكتب حرفاً من جنس حركتها سواء كان ذلك الساكن صحيحاً أو حرف علة، لأنها تسهل على نحوه، فتكتب ألفاً في نحو: «مرأة»، و«كأة»، و«سأل»، و«هيات»، و«سوات»^(١)، وياء في نحو: يسم، وسائل وواو في نحو: التساؤل، وأبؤس، ويلؤم، هذا ما ذكره الأكثرون. وقد تحذف في حالة الفتح بعد الألف نحو: سأل كراهة اجتماع ألفين في الخطّ.

واختار ابن مالك فيما يخفف بالنقل حذفها مطلقاً، وألاً تثبت لها صورة في الخط وذلك فيما إذا كان الساكن قبلها صحيحاً نحو: يسم، وتسم، ويلم، أو ياء أو واو نحو: هيئة، وسوءة، فلم يبق عنده مما يكتب بحرف إلا التالية للألف نحو: سائل، والتساؤل. ومشى على ذلك الزنجاني في «شرح الهادي»، وكذا أبو حيان،

(١) وهيات، وسوات، مقطعان أ.

فقال في شرح التسهيل في الأمثلة الخمسة المذكورة : والأحسن والأقيس ألاّ تثبت لها صورة في الخطّ لا في التحقيق ، ولا في الحذف والنقل . قال : ومنهم من يجعل صورتها الألف على كل حال ، وهو أقل استعمالاً ، ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها إلاّ إن كان بعدها حرف علّة زائد للمدّ نحو : مشول ، ومشوم فلا يجعل لها صورة . ومنهم من يجعل لها صورة ، وذلك للفرق بين المهموز وغيره ، مثل : مقول ، ومصوغ .

قال أبو حيان : وإذا كان مثل « رعوس » يكتب بواو واحدة مع أن تسهيله بين الهمز والواو ، فهذا أحرى . قال : وقد كتب المؤرّدة بواو واحدة في المصحف ، وهو قياس ، فان الهمزة لا صورة لها ، فتبقى واوان ، ومن عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذف إحداهما ، فلذلك كتبت واحدة إلا أنه قد يختار في غير القرآن فيه أن يكتب بواوين ، لأنه قد حذف من الكلمة ، في الخط حرف ، فيكره أن يحذف غيره ، انتهى .

والتي هي حشو ، وهي متحركة بعد متحرك تكتب حرفاً على نحو ما تسهل فإن كانت مفتوحة بعد فتح كتبت ألفاً نحو : سأل ، فإن ^(١) كان بعدها ألف نحو : مأل ، ومآب ، فقيل : تحذف ولا صورة لها ، وقيل : تكتب ألفاً ويجتمع ألفان ، وإن كانت مفتوحة بعد كسرة كتبت ياء نحو : « مر » ^(٢) ، وبعد ضم كتبت واواً نحو : جؤن ، وإن كانت مكسورة بعد فتح أو كسر كتبت ياء كسيم ، ومئين .

فإن كان بعدها في الحالين ياء كلثيم ، ومئين فقيل : تحذف ، ولا صورة لها ، وقيل : تجعل لها صورة ، ويجتمع ياءان .

وإن كانت مكسورة بعد ضمّ نحو : دؤل ، وسؤل ، فصورتها الياء على مذهب سيبويه ، والواو على مذهب الأخصس .

(١) « فإن كان بعدها ألف نحو مأل » سقط من أ .

(٢) مسر ككتف ، وعنب : « مفسد » .

وإن كانت مضمومة بعد فتح أو ضمّ كتبت واواً كلووم ، ولووم جمع لؤوم
كصبر جمع صبور .

فإن كان بعدها في الحالين واو كلووم ، وروعوس ، فقيل : تحذف ولا صورة لها ،
وقيل : تجعل لها صورة ، ويجتمع واوان .

وإن كانت مضمومة بعد كسر نحو : « مثون » جمع « مائة » كتبت بواو على
مذهب سيويه ، وبياء على مذهب الأخفش .

والمنطرفة بعد ساكن إن كان صحيحاً حذفت الهزمة ، وألقيت حركتها على ما قبلها
ولا صورة لها في الخط ، لا في الرفع ، ولا في النصب ، ولا في الجر نحو : خباء ،
ودفاء ، وجزء .

وقيل : إن كان ما قبلها الساكن مفتوحاً فلا صورة لها ، وإن كان مضموماً فصورتها
الواو ، أو مكسوراً فصورتها الياء مطلقاً فيهما . وقيل : في المضموم والمكسور يكتب
على حسب حركة الهزمة ، فيكتب الجزء ، والدفاء بالواو في الرفع ، وبالالف في
النصب ، وبالياء في الجر على حسب حركة الهزمة .

وإن كان شيء من ذلك منصوباً منوناً ، فيكتب بالف واحدة ، وهي البدل من
التنوين وقيل : يكتب بالفتحة أحدهما : صورة الهزمة ، والأخرى البدل من التنوين ،
وقد شمل المسألين والخلاف فيهما قولي : حذفت في الأصح .

وإن كان الساكن معتلاً ، فإن كان زائداً للمدة ، فلا صورة لها نحو : ينيء ،
ووضوء ، وسماء . فإن كان ما فيه الألف كسماء منوناً منصوباً ، فكتبه جمهور
البصريين بالفتحة : الواحدة حرف علة ، والأخرى البدل من التنوين . وبعضهم^(١)
والكوفيون بواحدة ، وهي حرف العلة التي قبل الهزمة ، ولا يجعلون للألف البدلة
من التنوين صورة .

(١) من قوله : « وبعضهم والكوفيون بواحدة » إلى قوله : « من التنوين صورة » سقط من أ .

قال أبو حيان : واتفق الفريقان على أنه ليس للهمزة صورة ألف في ذلك فإن اتصل ما فيه الألف بضمير مخاطب أو غائب فصورة الألف واو رفعا نحو : هذه سماؤك [٢٣٥/٢] ، وياء جرأ نحو : سمائك ، وبألف واحدة هي ألف المدّ نصبا نحو : رأيت سماك .

وإن كان ما فيه الياء والواو منوّنًا منصوبًا بألف واحدة هي البدل من التنوين نحو : رأيت نبيا ووضوا ، وإن كان غير زائد للمد فتسهيله بالحذف والنقل ولا صورة لها في الخط .

والمتطرفة بعد متحرك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو : يقرأ ، ويقرىء ، ويوضوء . وهذا امرؤ ، ورأيت أمرا ، ومررت بامرئ .

فإن كان منوّنًا منصوبًا ، فقيل : يكتب بألفين ، وقيل : بواحدة .

قال أبو حيان : وهو الأولى . وقيل : إن كان ما قبلها مفتوحا فبالألف نحو : لن يقرأ إلا أن تكون هي مضمومة فبالواو نحو : يكلؤ ، أو مكسورة فبالياء نحو : من « المكلىء » . وإن كان ما قبلها مضموما فبالواو نحو : هذه الأكمؤ ، ورأيت الأكمؤ ، إلا أن تكون هي مكسورة فبالياء نحو : من « الأكميء » إن قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء ، وبالواو إن قلنا بإبدالها واوا .

وإن كان ما قبلها مكسورا فبالياء نحو : لن يُقرىء ، ومن المُقرىء إلا أن تكون مضمومة فبالواو ، إن قلنا بالتسهيل بين الهمزة والواو ، وبالياء إن قلنا بإبدالها ياء ، وعلى الأول إن اتصل بها ضمير فعلى حسب الحركة قبلها كحالها إذا لم يتصل بها ضمير ، وقيل : إن انضم ما قبلها أو انكسر فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صورتها على حسب الحركة قبلها .

وإن انفتح وانفتحت ، أو سكنت فبالألف نحو : لم يقرأه ، ولن يقرأه ، أو

انضمت فبالواو نحو : هو يقرؤهُ ، هذا ما قرره أبو حيان أولاً ، ثم حكى قول التسهيل : أنه إذا اتصل بالهمزة الأخيرة . بعد فتحة أو ألف ضمير متصل ، فإنها تعطى ما للمتوسطة ، وقال : لأنها حينئذ كأنها لم تقع أخيراً ، إذ لا يوقف عليها . ولا يبدأ بذلك الضمير ، قال : وقد أحال ابن مالك حكم ما وليها ضمير متصل على حكم المتوسطة . وقد ذكر في المتوسطة أنها تصور بالحرف الذي يؤول إليه في التخفيف إبدالاً وتسهيلاً ، قال : فعلى هذا يكتب : يقرأ بالألف ، لأنها قد تخفف بإبدالها ألفاً ، وبالواو ، لأنها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها ، ويكتب : « ما أنا ، و « ماؤك » ، و « بمائك » بالألف والواو ، والياء ، لأنها قد تخفف بجعلها بين بين لا بالإبدال .

وقيل : إذا كان ما قبلها مفتوحاً واتصل بها الضمير . فكما لم يتصل يعني أنها تكتب بألف نحو : هذا نباك ، ورأيت نباك ، وعجبت من نباك كحالة لو لم يتصل به ضمير .

قال أحمد بن يحيى : إذا انفتح ما قبل الهمزة فبالألف ما لم يصف ، فإن أضفته كتبه في الحفص بياء نحو : من نبه ، وفي الرفع بواو ، وفي النصب بألف . قال : وربما أقرّوا الألف ، وجامعوا في الرفع بواو بعدها ، وبياء في الحفص ، ولا يجمعون في النصب بين ألفين ، فيقولون : كرهت خطاه ، وأعجبتني خطاؤه ، وعجبت من خطائه . والاختيار مع الواو والياء أن تسقط الألف ، وهو القياس . فأمّا الألفان فإن العرب لم تجمع بينهما ، ولذلك كتبوا : أخطأ ، وقرأ ، بألف واحدة ولو كتبت بألفين كان ها هنا أوثق ليفرق بين الواحد والثنية إلا أنهم اكتفوا بالدليل الذي قبله من الكلام ، أو بعده عليه . اهـ .

[حذف همزة الوصل]

وتحذف همزة الوصل خطأ في مواضع :

أحدهما : إذا وقعت بين الواو أو الفاء وبين همزة هي فاء ، نحو : « فأتِ » .
و « أتِ » ، وعليه كتبوا : « وأمر أهلك » ^(١) . والسبب في الحذف أنها لو أثبتت
لكان جمعاً بين ألفين : صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع
كون الواو والفاء شديدي الاتصال بما بعدهما ، لا يوقف عليهما دونه ، وهم لم
يجمعوا بين ألفين في سائر هجائهم إلاّ على خلاف في المتطرفة ، لأن الأطراف محل
التغييرات والزيادة ، فلو لم يتقدّمها شيء أصلاً أثبتت كقولك في الابتداء : « ائذن لي » .
« أوئمن فلان » . وكذا لو تقدّمها غير الواو والفاء نحو : « ثم ائثوا » ^(٢) . « الذي
أوئمن » ^(٣) . « من يقول ائذن لي » ^(٤) .

أو تقدّمها الواو والفاء وليست فاء الكلمة همزة نحو : « واضرب » ، « فاضرب » .
الثاني : إذا وقعت بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسورة
أو مضمومة نحو : « اسمك زيد أم عمرو ؟ » ، و « اصطفى زيد أم عمرو ؟ » ، فإن
كانت مفتوحة نحو : « اصطفى البنات » ^(٥) . « أذكرين حرّم » ^(٦) فكلام ابن مالك
يقتضي الحذف أيضاً .

قال أبو حيان : وهو شيء ذهب إليه أحمد بن يحيى ، قال : والذي عليه أصحابنا
أنه يكتب بألفين ، إحداهما ألف الوصل ، والأخرى ألف الاستفهام . قال أحمد بن
يحيى : العرب تكتفي بألف الاستفهام عن ألف الوصل في الألف واللام من الخطّ .

- | | |
|------------------------|------------------------|
| (١) سورة طه ١٣٢ . | (٢) سورة طه ٦٤ . |
| (٣) سورة البقرة ٢٨٣ . | (٤) سورة التوبة ٤٩ . |
| (٥) سورة الصافات ١٥٣ . | (٦) سورة الأنعام ١٤٣ . |

وأما اللفظ فعلى التطويل . وإثباتها مثل : أذكرين^(١) ، « آله » . وكأنهم [٢٣٦/٢] اكتفوا بصورة عن صورة لأن صورة ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها ، ولم يحذفوا في اللفظ لثلا يشبه الخبر بالاستفهام . انتهى .

أما ألف القطع إذا وقعت بعد همزة الاستفهام فإنها لا تحذف بل تصور بمجانس حركتها ، لأنها حينئذ تسهل على نحوه ، فتكتب ألفاً في نحو : « أسجد » ، وياء في « ائتك » ، وواو في أوتزل . وجوز الكسائي ، وثلث الحذف في المفتوحة ، فتكتب : أسجد بألف واحدة غير أن الكسائي قال : المحذوف ألف الاستفهام ، وثلث قال : المحذوفة الثانية .

وجوز ابن مالك كتابة المكسورة والمضمومة بألف نحو أئتك ، أنزل .

الثالث : من لام التعريف إذا وقعت بعد لام الابتداء ، أو لام الجر نحو : « وللدآر الآخرة »^(٢) . « للذين أحسنوا »^(٣) وكان قياسها الإثبات كما كتبوها في لابئتك قائم ، ولابئتك مال . وسبب حذفها خوف التباسها بلا النافية .

وزعم الفراء أن سببه اجتماع ثلاثة أشكال متشابهات في الخط لأن اللام مثل الألف ، واجتماع الأمثال يستثقل لفظاً فكذلك خطأ . وزعم بعضهم : أن سببه في لام الجر شدة اتصالها بما بعدها ، فكأنهما كلمة واحدة ، وهمزة الوصل لا تكون حشواً .

وزعم بعضهم أن الألف لا تحذف مع لام الابتداء فرقاً بينها وبين لام الجر .

ولو وقع بعد اللام ألف وصل بعدها لام من نفس الكلمة ، كتبت الألف على الأصل نحو : جئت لالتقاء زيد ، فإن أدخلت الألف واللام وأدخلت لام الجر حذفت

(١) سورة الأنعام ١٤٣ .

(٢) سورة الأنعام ٣٢ .

(٣) سورة يونس ٢٦ .

همزة الوصل ، فكتبت للاعتناء ..

الرابع : من أول : بسم الله الرحمن الرحيم ، وكان القياس أن يكتب « باسم » بالألف ، كما يكتب بابتن ، لكن حذفوها لكثرة الاستعمال ولا تحذف في غير البسمة . من أنواع التسمية نحو : باسم الله بدون الرحمن الرحيم ، و « باسم ربك » (١) . وزعم بعضهم : أنها لم تحذف في البسمة أيضاً ، وإنما كتبت على لغة من يقول : سم الله ، والأصل : بسم الله ، ثم خفف على حد قولهم في لابل : بل . والتزم التخفيف . قال أبو حيان : والأحسن جعل اللفظ على اللغة الفصيحة ، إذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاط الألف في جميع المواضع وليس كذلك . وزعم الأخفش : أن سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها ، فكأنها والاسم شيء واحد .

وجوز الفراء حذفها من « باسم الله مجراها ومرساها » (٢) وباسم الله بدون الرحمن الرحيم لأنهما كانا معها ، فحذفوا للاستعمال .

وجوز بعضهم : حذفها من « بسم الله » ، وإذا لم ينو معها الرحمن الرحيم بشرط ألا تكون الإضافة إلى الله ، وألا يكون للباء تعلق به في اللفظ . وألا يكون قبلها كلام . فإن فقد شرط مما ذكر لم يجز الحذف نحو : « باسم ربك ، تبركت باسم الله ، أبدأ » باسم الله .

وجوز الكسائي حذفها ، ولو أضيف الاسم إلى الرحمن أو القاهر .

وقال الفراء : هذا باطل ، لا يجوز أن يحذف إلا مع الله لأنها كثرت معه ، فإذا عدت ذلك أثبت الألف ، وهو الصواب .

الخامس : من « ابن » الواقع بين علمين صفة مفرداً سواء كانا اسمين أم كنيتين . أم لقبين ، أم مختلفين ، نحو : هذا زيد بن عمرو ، هذا أبو بكر بن أبي عبد الله ، وهذا بطة بن قنّة . ويتصور في المختلفين ستة أمثلة . وحكى أبو الفتح عن متأخري

الكتاب : أنهم لا يحذفون الألف مع الكنية تقدمت أو تأخرت . قال : وهو مردود عند العلماء على قياس مذهبهم ، لأن حذف التنوين مع المكتنى كحذفه مع الأسماء وإنما هو لجعل الاسمين اسماً واحداً ، فحذفت الألف ، لأنه توسطت الكلمة . ٥١ .

وقال أبو حيان : الألف تحذف من الخط في كل موضع يحذف منه التنوين ، وهو يحذف مع المكتنى مثل ما يحذف مع الأسماء الأعلام قال :

١٨١٩ - فلم أجبن ولم أنكل ولكن يَمَمْتُ بها أبا صخر بن عمرو (١)

قال : وشرط ابن عصفور أن يكون « ابن » مذكراً ، وهو خلاف ما جزم به ابن مالك من إلحاقهم فلانة بنت فلانة ، بفلان بن فلان .

ولو لم يكن « ابن » صفة ، بل كان بدلاً أو خبراً لم تحذف ألفه .

[أحكام الوصل والفصل]

(ص) : ويوصل مركب المزج ، وكل كلمة على حرف يقبل الوصل والضمير المتصل ، وعلامات الفروع ، وما ملغاة أو كافة ، ولو في قلما في الأصح ، وكلما إن لم يعمل فيها ما قبلها ، واستهامية بعن ، ومن وفي لا بموصولة في الأصح ، وفي نعم ، وبشما وجهان ، و « من » « بمن » لا « بعن » مطلقاً في الأصح ، واستهامية « بعن » لا مع « مع » ، و « إن » « بلا » . وفي « أن » ، و « كي » خلف . وتحذف [٢٣٧/٢] نون ذي التنوين ، ولا توصل لن ، ولم ، وأم ، وشذ وصل « ويكأنه » و « يلمه » ، ونحو : « يومئذ » ، و « ثلاثمائة » .

(ش) : النوع الثاني : أحكام الوصل والفصل ، فالأصل فصل الكلمة من الكلمة ،

(١) قائله مجهول .

لأن كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى ، فكما أن المعنيين متميزان ، فكذلك اللفظ المعبر عنهما يكون ، وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزاً بفصله عن غيره . وخرج عن ذلك ما كانا كشيء واحد ، فلا تفصل الكلمة من الكلمة ، وذلك أربعة أشياء :

الأول : المركب تركيب مزج كـ «بعلبك» بخلاف غيره من المركبات كـ «غلام زيد» ، وخمسة عشر ، وصباح مساء ، وبين بين ، وحيص بيص .

الثاني : أن تكون إحدى الكلمتين لا يبتدأ بها ، لأن الفصل في الخط يدل على الفصل في اللفظ ، فإذا كان لا يمكن فصله في اللفظ ، فكذلك ينبغي أن يكون في الخط ، وذلك نحو الضمائر البارزة ، والمتصلة ، ونون التوكيد ، وعلامات التأنيث والثنية ، والجمع ، وغير ذلك مما لا يمكن أن يبتدأ به .

الثالث : أن تكون إحدى الكلمتين لا يوقف عليها ، وذلك نحو «باء الجر» ، ولامه ، وكافه ، وفاء العطف ، والجزاء ، ولام التأكيد فإن هذه الحروف لا يوقف عليها وخرج عن ذلك «واو العطف ونحوها» ، فإنها لا توصل لعدم قبولها للتوصل .

الرابع : ما يذكر من الألفاظ فتوصل ما إذا كانت ملغاة نحو : «مما خطاياهم» (١) . «أينما تكونوا» (٢) . «فإما ترين» (٣) ، و «إنما» و «حيثما» ، و «كيفما» . «وأما أنت منطلقاً انطلقت» ، وإذا كانت كافة نحو : «كما» ، و «ربما» ، و «إنما» ، و «كأنما» ، و «ليتما» ، و «لعلما» .

واستثنى ابن درستويه والزنجاني ما في «قلما» ، فقالوا : إنها تفصل وتوصل بـ «كل» ، إن لم يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفية نحو : «كلما جئت أكرمك» . «كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا» (٤) بخلاف التي يعمل فيها ما قبلها ، فإنها تكون حيثنذ

(١) سورة نوح ٢٥ وهي قراءة .

(٢) سورة النساء ٧٨ .

(٣) سورة مريم ٢٦ .

(٤) سورة البقرة ٢٥ .

اسماً مضافاً إليه كُـلُّ نحو : « وأناكم من كُـلِّ ما سألتموه » (١) .

وتوصل « ما » الاستفهامية بعن ، ومن ، وفي ، لأنها تحذف ألفها مع الثلاثة وتصير على حرف واحد فحسن وصلها بها نحو : « عَمَّ يتساءلون » (٢) . ميمَ هذا الثوب . « فيم أتت من ذِكرها » (٣) .

ولا توصل « ما » الشرطية بواحد من الثلاثة . قال أبو حيان : القياس يقتضي أن تكتب معها مفصولة .

وقال في ما الموصولة مع الثلاثة : ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها تكتب متصلة معها لأجل الإدغام في عن ، ومن وهو مذهب ابن قتيبة نحو : رغبت عما رغبت عنه ، وعجبت عما عجبت منه ، وفكرت فيما فكرت فيه .

والثاني : أنها تكتب مفصولة على قياس ما هو من كلمتين ، وهو قول أصحابنا ، وبه جزم ابن عصفور ، وهو أرجح ، لأنه الأصل ولأن عِلَّةَ الوصل الآتية في « من » ، وهو التباس اللفظين خطأً مفقودة في « ممّا » .

والثالث : أن الغالب تكتب موصولة ، ويجوز كتبها مفصولة ، وهو اختيار ابن مالك .

وفي « ما » مع « نعم » و « بش » وجهان ، حكاهما ابن قتيبة : الفصل على الأصل ، والوصل لأجل الإدغام في نعيمًا ، وحملت بشما عليها ، وقد رسما في المصحف بالوصل .

وتوصل « من » « بمن » مطلقاً سواء كانت موصولة أو موصوفة أم استفهامية أم

(١) سورة إبراهيم ٣٤ .

(٢) سورة النازعات ٤٣ .

(٣) سورة النبأ ١ .

شرطية نحو : «أخذت مِمَّا أخذت منه، وممَّن أنت . وممن تأخذ تأخذ منه» وإنما وصلت بها ، لأجل اشتباهها خطأً لو كتبنا « من من » فوصلاً ، وأدغمت نون من ، وميم من ونزلت منزلة المدغم في الكلمة الواحدة ، فلم يجعل لها صورة ، هذا ما قاله ابن مالك .

وقال ابن عصفور : توصل الاستفهامية فقط حملاً على أختها « ما » ، ويفصل غيرها على الأصل . قال أبو حيان : وقول ابن مالك أرجح نظراً إلى علة الاشتباه في الخط .
وفي « من » سواء كانت استفهامية أو موصولة أو شرطية مع « عن » رأيان : قال ابن قتيبة : تكتب « عن » متصلة على كل حال لأجل الإدغام كما تكتب « عم » ، و « عما » نحو : « عن تسأل » ، و « رويت عن رويت عنه » و « عن ترضى أرضى عنه » .

قال أبو حيان : وزعم غيره . أنه لا يؤثر في ذلك الإدغام ، لأنهما كلمتان ، وعليه ابن عصفور ، وأما ابن مالك فقال : إن الغالب الوصل ، ويجوز الفصل .

وتوصل « من » الاستفهامية بـ « في » قولاً واحداً نحو : « فيمن تفكر » . وتوصل إن الشرطية بلا نحو : « إلا تفعلوه » ^(١) . « إلا تنصروه » ^(٢) .

وفي أن الناصبة مع لا قولان : أحدهما أنها تكتب مفصولة مطلقاً . قال أبو حيان : وهو الصحيح ، لأنه الأصل . والثاني أن الناصبة يوصل بها ، والمخففة من الثقيلة يفصل منها ، وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السكيت .

وعله ابن الضائع بأن الناصبة شديدة الاتصال [٢٣٨/٢] بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينها وبينه ، والمخففة بالعكس بحيث لا يجوز أن تتصل به ، فحسن الوصل في تلك ، والفصل في هذه خطأً .

وفي « كي » مع « لا » قولان : قال ابن قتيبة : تكتب منفصلة كي لا تفصل كما تكتب « حتى لا تفعل » منفصلة .. وقال غيره : تكتب متصلة .

وما وصل من المذكورات مما فيه نون وهو : من ، وعن ، وأن ، وإن حذفت نونه للإدغام كما مرّ في الأمثلة .

ولا يوصل « لن » ، و « لم » ، و « أم » بشيء .

وما وقع في رسم المصحف من وصل . « ألن نجمع عظامه » ^(١) ، « فلآلم يستجيبوا لكم » ^(٢) .. « آمن هو قانت » ^(٣) ، فهو مما لا يقاس عليه كسائر ما رسم فيه مخالفاً لما تقدم ، ولما يأتي .

وأما « مع » إذا اتصلت بمن ، فإنها تكتب مفصولة ، قاله ابن قتيبة .

قال أبو حيان : قال بعض شيوخنا : أظن سبب ذلك قلّة الاستعمال ، وإلا فما الفرق بين « مع » وبين « في » .

قال : وقد يمكن أن يفرق بالاسمية ، فإن « في » لا تكون إلا حرفاً و « مع » اسم ، وهي أيضاً تنفصل مما بعدها ، فتقول « معاً » ، فلذلك فصلت بخلاف « في » .

ومما وصل شدوذاً ، وكان قياسه الفصل : « ويكأنه » لأنه مركّب من « وي » بمعنى أعجب ، و « كأنه » ، و « ويلمه » ، والأصل : « ويل أمه » ، و « يومئذ » . ونحوه من الظروف المضافة لإذ « وثلاثمائة » ، ونحوه ، وفي حفظي أنّ الوصل خاص بثلاثمائة ، وستمائة فقط . وأظن ذلك في شرح الهادي للزنجاني ، وليس بحاضر عندي الآن .

(١) سورة القيامة ٣ .

(٢) سورة هود ١٤ .

(٣) سورة الزمر ٩ .

[أحكام الزيادة]

(ص) : وزيدت ألف بعد واو الجمع متطرفة في ماض ، وأمر ، وفي المضارع رأيان ، لا اسم خلافاً للكوفيّين ، ولا مضارع مفرد مطلقاً خلافاً للكسائيّ ، ولا رفعاً خلافاً للفراء ، وفي مائة ، ومائتين في الأشهر . وواو في أولئك ، وأولوا ، وأولات ، وفي يا أُوْحَيّ عند بعضهم ، وعمرو علماً فرقاً من عمر ، ومن ثمّ لم تزد منصوباً . قال ابن قتيبة : ولا مضافاً لمضمر ، والزنجاني ، ولا مصغراً ، ومعرفةً بأل وقافية .

(ش) : النوع الثالث : أحكام الزيادة ، فتراد ألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض ، وأمر نحو : ضَرَبُوا ، واضْرِبُوا ، ولا تزد بعد غير واو الجمع نحو : يغزو ، ويدعو خلافاً للفراء ، فإنه يميز أن يلحق في حالة الرفع خاصة ، وللكسائيّ حالة التنصب نحو : لن يغزوا زيد بالألف ، ولن يغزوك بلا ألف فرقاً بين الاتصال والانفصال ، ولا بعد واو الجمع غير المتطرفة نحو : ضَرَبُوك ، واضْرِبُوهُ ، ولا بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة باسم نحو : « ضارِبو زيد » لعدم لزوم هذه الواو . وأجاز الكوفيون لحاقها ، فيكتبون نحو : ضارِبوا زيد ، وهموا بالألف كما نرى .

وكذا بنوا زيد ^(١) بخلاف أبو زيد ، وأخو زيد .

واختلف البصريون في إلحاقها بالمضارع إذا اتصلت الواو به متطرفة نحو : لن يضربوا ، فالأخفش يجعله كالماضي ، والأمر في لحاق الألف وبعض البصريين لا يلحقها .

وقد اختلفوا في سبب زيادتها ، فقال الخليل : لما كان وضعها على المدّ ، وعلى ألا تتحرك أصلاً زادوا بعدها الألف ، لأنّ فصل صوت المدّ بها ينتهي إلى مخرج الألف .

(١) ط فقط : « بنو زيد » من دون ألف .

وقال بعضهم : فصلوا بها بين الضمير المنفصل ، والضمير المتصل نحو : ضربوهم إذا كان الضمير مفعولاً لم يكتبوا الألف ، وإذا كان تأكيداً كتبوها فرقاً بين الضميرين .

ويترك الألف في خط المصحف في : « وإذا كآلُهم أو وَزَنوهم » ^(١) استدلوا على أن الضمير مفعول ، وأنه ليس ضمير رفع منفصلاً تأكيداً لواو الجمع ، ثم اطردت زيادة هذه الألف في كل واو جمع ، وإن لم يلحقها ضمير .

وذهب الأنخض وابن قتيبة : إلى أنها فصل بها وبين واو الجمع وواو النسق نحو : « كَفَرُوا » ، و « وردُّوا » ، و « جاءُوا » ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها ، هذا هو الأصل ، ثم حذفوا على ذلك من الواوات المتصلة بالحرف قبلها نحو : « ضربوا » ليكون الباب واحداً ، ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو : « يدعو » لأنها لاتصالها لا يعرض فيها من اللبس ما يعرض مع واو الجمع ، ولذلك سموا هذه الألف ألف الفصل .

وعلل مذهب الفراء بأنها زيدت للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة .

وعلل مذهب الكسائي : بأنها زيدت فرقاً بين الاسم والفعل .

وقال بعضهم : فرقوا بها بين الواو الأصلية ، والواو الزائدة .

وزيدت ألفاً أيضاً في « مائة » . قال أبو حيان : وذلك للفرق بينها وبين « مئة » ، وكانت الزيادة من حروف العلة ، لأنها تكثر زيادتها ، وكانت ألفاً ، لأنها تشبه الهمزة ، ولأن الفتحة من جنس الألف ، ولم تكن ياء ، لأنه كان يجتمع حرفان مثلان ولا واواً لاستتقال الجمع بين الياء والواو [٢٣٩/٢] .

وجعل الفرق في « مائة » دون « مئة » ، إمّا لأن « مائة » اسم ، و « منه » حرف ،

والاسم أحمل للزيادة من الحرف ، وإمّا لأن « المائة » محذوفة اللام ، يدلّ على ذلك : « أمّيت الدراهم » ، فجعل الفرق في « مائة » بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم يفصلوا بين فئة ، و « فية » لعدم كثرة الاستعمال .

وقال محمد بن حرب البصريّ المعروف بالملهم صاحب الأخصش : كانت هذه الألف في مائة أولى منها بمنه ، لأن أصل : مائة : مثة على وزن فعلة من مثيت ، وهمزة تقع مفتوحة في لفظ ألف ، وينكسر ما قبلها فيستحق بذلك أن تكتب ياء فألزموها العلتين جميعاً : الياء للكسرة ، والألف للفتحة ، ولأن العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره . ٥١ .

قال أبو حيّان : والدليل على أن الأصل في « مائة » : « مثة » قول الشاعر :

١٨٢٠ - فقلت والمرءُ تُخطِبه مَنيتهُ

أذنتي عطيتِه إيتاي مِثات (١)

وضعف الكوفيّون تعليل البصريين بأن « مائة » اسم . و « منه » حرف ، فهما جنسان مختلفان ، والفرق ينبغي أن يجعل في مُتحد الجنس ، يدل على ذلك أنهم لم يفرقوا بين « فئة » ، و « فية » ، لاختلافه ، قالوا : وإنما زيدت فرقاً بينها وبين « فئة » ، و « رثة » في انقطاع لفظها في العدد ، وعدم انقطاع « فئة ورثة » ، لأنك تقول تسع مائة ، ولا تقول عشر مائة بل تقول : ألف ، وتقول تسع (٢) فئات ، وتسع رثات ، وعشر فئات وعشر رثات ، فلا ينقطع ذكرها به في التعشير ، فلما خالفها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها في الخطّ .

قال أبو حيّان : وقد رأيت بخط بعض النحاة : « مائة » هكذا بألف عليها همزة ،

الهمزة دون ياء .

(١) لتعيم بن مقبل وقد سبق ذكره عرضاً في الدرر ٢ : ١٣٠ عند الشاهد رقم ٥٧١ .

(٢) في ط : « وتقول في تسع » بزيادة : « في » ، تحريف .

وقد حكى كتب الهزمة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها بالألف عن حذآق النحويين منهم الفراء ، روي عنه أنه كان يقول : يجوز أن تكتب الهزمة ألفاً في كل موضع .

وقال ابن كيسان : ومنهم من يكتب الهزمة ألفاً على حركتها في نفسها ، وإن كان ما قبلها مكسوراً .

قال أبو حيان : وكثيراً ما أكتب أنا « مئة » بغير ألف ، كما تكتب « فئة » ، لأن كتب مائة بالألف خارج عن الأقيسة . فالذي اختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهزمة ، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها .

قال : وحكى صاحب البديع : أن منهم من يحذف الألف من مائة في الخط .

قال : وأما زيادة الألف في مائتين ، ففيها خلاف : منهم من يزيدنها ، وهو اختيار ابن مالك ، لأن الثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع ، ومنهم من لا يزيدنها كما لم يزدنها في الجمع ، لأن موجب الزيادة قد زال . واتفقوا على أنها لا تزداد في الجمع نحو : مئات ومئون .

وزيدت واو في أولئك ، وأولو ، وأولات . قال أبو حيان : أما أولئك فتظافرت النصوص على أنهم زادوا الواو فيها فرقاً بينها وبين إليك ، وكانت الواو أولى من الياء ، لمناسبة ضمة الهزمة ومن الألف لاجتماع مثلين ، وجعل الفرق في أولئك لأن الزيادة في الأسماء أكثر ، ولأن « أولئك » قد حذفت منه ألف فكانت الزيادة فيه أولى ليكون كالعوض من المحذوف .

وزعم الكوفيون : أن ذلك للفرق بينها وبين أولئك الاسمية لأن « إلى » قد تستعمل

اسماً : حكوا من كلام العرب : « انصرفت من إليك » ، وهذا منهم بناء على أن الفرق إنما جعل في المتحد الجنس .

قال : وأما أولو وأولات فلم أظفر في تعليه بنص . ويمكن عندي أن يكونوا زادوا الواو فيه للفرق بين « أولى » في حالة النصب والبحر وبين « إلى » الجارة ، وحملت حالة الرفع على حالة النصب والبحر . وحمل التأنيث في أولات على التذكير في « أولى » . قال : وأما في « أوخي » حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقاً بينها وبين أخي المكبر . وكانت الزيادة في التصغير ، لأنه فرع ، والفروع أحمل للزيادة ، ولأنه قد يغير لأجل التصغير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، وكانت واو المناسبة ضمة الهزمة . وأكثر أهل الخط لا يزيدونها ، لأن التصغير فرع من التكبير ، وليس ببناء أصلي . أه .

وزيدت الواو أيضاً في « عمرو » ، وذلك للفرق بينه وبين « عمر » ، ولهذا اختصت بحالة الرفع والبحر ، لأنه حالة النصب يكتب بألف دون عمر ، فيظهر الفرق .

وكانت الزيادة واواً ، لأنه لا يقع فيها لبس ، إذ لو كانت ياء لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم أو ألفاً لالتبس المرفوع بالمنصوب ، وجعلت في عمرو ، ولأنه أخف من « عمر » من جهة بنائه على فُعَل . ومن جهة انصرافه .

وذكر ابن قتيبة ^(١) .. [٢٤٠/٢] .

[أحكام الحذف]

(ص) : وحذفت لام التعريف من موصول إلا اللذان ، وفي الليل ، والليلة . قيل : واللطف وجهان . ومما اجتمع فيه ثلاث لامات ، والألف من الله ، وإله ، والرحمن ، والحارث علماً ما لم يجرّداً ، والسلام عليكم ، وعبد السلام ، وسبحان

(١) بعد قوله : « وذكر ابن قتيبة » إلى قوله : « حذفت لام التعريف » يياض بالنسخ الثلاث .

الله ، وما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة ما لم يلبس ، أو يحذف شيء ومن ملائكة وسموات ومفاعل ، ومفاعيل إن أمن ، قيل : ولم يؤدّ إلى مثلين ، وفاعلات وفاعلين غير ملبس ، ولا مضاعف ، ولا معتلّ لام .

ومن : ذلك وأولئك ، وثلاث ، وثلاثة ، وثلاثين ، وثمانية وثمانين ، وفي ثمانين وجهان ، ولكن ، ولكنّ ، وهاء مع الله ، والإشارة خالية من الكاف إلا تا ، وتي ، ومضمر أوله همزة ، وقيل : هي المحذوفة ، وياء مع همزة لا كآدم ، وقيل : هي المحذوفة ، قيل : ومع غيرها وأحد لئنين متماثلين ما لم يلبس ، وجوز ابن الضائع كتابة واويسن .

(ش) : النوع الرابع : أحكام الحذف ، فتحذف لام التعريف من الذي وجمعه ، وهو الذين ، ومن التي وفروعه ، وهو للثنية والجمع نحو : اللتان ، واللّتين واللاتي ، واللاتي كراهة اجتماع مثلين في الخط . وثبت في مثني الذي خاصة ، وهو : اللذان ، والذين فرقاً بينه وبين الجمع ، ولم يثبت في مثني التي ، لأنه لا يلتبس بجمعه .

وقال أحمد بن يحيى : كتبوا « اللاني » ، و« اللاني » : « التي »^(١) ، و« التي » ، وأسقطوا لاماً من أولها ، وألفاً من آخرها ، وهذا للاستعمال ، لأنه يقل^(٢) في الكلام مثله ، ويدل عليه ما قبله وما بعده ، ولو كتب على لفظه كان أوثق . هـ .

قال أبو حيان : وكلامه يدلّ على حذف اللام من أوله ، والألف من آخره معاً : والذي عهدناه في الكتاب أنه لا تحذف الألف لثلا يلتبس بالمفرد .

قال : فإن قلت اللام ألزم في الله ، فهلا حذفت ؟ قيل : لما حذفت الألف منه كرهوا حذف اللام مع أنها لو حذفت لالتبس بـ « إله » ، لأن ألفه تحذف .

(١) في ط : « والئي » بواو ، والوجه حذفها .

(٢) في ط « يقل » مكان : « يقل » . تحريف .

وفي اللَّيْلِ واللَّيْلَةِ وجهان : الحذف والإثبات والقياس كتبه بلامين ، والحذف أجود ، لأن فيه اتباع خط المصحف .

قال أبو حيان : وزاد أحمد بن يحيى : « اللطيف » فعده مع الليل والليلة فيما كتب بلام واحدة ، قال : لأنه عرف فاستخف .

قال : وكتبوا : اللهو ، واللعب واللحم بلامين ، ولو كتب بلام بلحاز .

وتحذف لام التعريف أيضاً مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الأمثال نحو : « لله » ، « لَلِلسَانِ » ، « للدَّارِ » .

وتحذف اللام من اسم « الله » ، وكان القياس إثباتها كما في اللآم ، لكنه قد تصرف فيه بأنواع من التصرفات التي لا تجوز إلا فيه ولأنه لا يلتبس ، إذ لا مشارِك في هذا الاسم ، وكثرة الاستعمال فهذه أشياء تحسن الحذف .

وأما قولهم : « لاه أبوك » ، يريدون : لله أبوك فإنهم كتبوه بالألف ، لأجل ما حذف منه من حرف الجر ، والألف ، واللام ، ولا يرد ذلك على عبارة المتن ، لأنه خصص فيه الحذف بلفظ الله .

ويحذف أيضاً من « إله » ، ومن « الرحمن » لكثرة الاستعمال مع أنه لا يلبس .

وشرطه ألا يجرد من الألف واللام ، فإن جرد منها كتب بالألف ^(١) نحو : « رحمان الدنيا والآخرة » .

وحذفت أيضاً من « الحارث » علماً لكثرة الاستعمال بخلافه صفة ، وشرطه أيضاً : ألا يجرد من الألف واللام ، فإن جرد منها كتبت بالألف نحو : حارث لثلا يلتبس يحترث علماً ^(٢) . والتلبس مع اللام مفقود ، لأنها لا تلخل على كل علم .

(١) ط : « كتب بالألف واللام » بزيادة « اللام » . تحريف .

وما بعد « الألف » سقط من أ إلى قوله : « نحو حارث » .

(٢) أ ، ب : « بحرب » بالباء في آخره تحريف .

وحذفت أيضاً من « السلام عليكم » ، و « عبد السلام » ، ومن « سبحان الله » بخلاف سبحاناً منكراً . والعلة في الثلاثة ، وفي جميع ما يأتي كثرة الاستعمال .

وحذفت أيضاً مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف سواء كانت عربية كمالك ، وصالح ، وخالد أم عجمية كإبراهيم واسماعيل وإسحاق ، وهرون ، وسليمان .

قال أبو حيان : وذكر بعض شيوخنا : أن إثباتها في نحو : صالح ، وخالد ، ومالك جيد . وكذا قال أحمد بن يحيى : أنه يجوز فيه الحذف والإثبات ، ولا يحذف مما لم يكثر استعماله كحاتم ، وجابر ، وحامد ، وسالم ، وطالوت ، وجالوت وهاروت ، وماروت ، وهامان ، وقارون ، وبأجوج^(١) ، ومأجوج ، وقد حذفت في بعض المصاحف من هاروت ، وماروت ، وهامان ، وقارون ولا من الصفات « كرجل صالح » ، « ورجل مالك » ، ولا مما لم يزد على ثلاثة « كأوس بن لأم » ، و « ابن دأب » ، و « سامة » ، و « هالة » ، ولا ميماً^(٢) حذفت منه شيء آخر « كاسرائيل » حذفت لإحدى يائه ، و « داود » حذفت لإحدى واويه ، ولا إذا خيف اللبس كعامر ، وعباس ، لو حذفت لالبتس بعمر ، وعبس .

وحذفت أيضاً « من ملائكة » ، لأنه لا يلبسه لفظ مع كثرة الاستعمال وحذفت أيضاً من [٢٤١/٢] مفاعل ، ومفاعيل إن أمن التباسه بالمفرد كمحرب ، وتمثيل ، وشيطين ، لأن مفردهما محراب ، وتمثال ، وشيطان بخلاف ما يلتبس به كدراهم فيكتب بالألف لثلاثا يلتبس بدرهم .

قال أبو حيان : ويجوز الإثبات فيما لا يلتبس أيضاً ، وهو أجود قال : وشرط

(١) من قوله : « وبأجوج » إلى قوله : « ولا من الصفات » سقط من أ .

(٢) ط : « وما » من دون « لا » . تحريف .

بعض شيوئنا لجواز الحذف شرطاً آخر ، وهو ألا تكون الألف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو : سكاكين ، ودكاكين ، ودنانير ، فلا تحذف الألف لثلاثا يجتمع مثلان في الخط ، وهو مكروه ككراهته في اللفظ .

وحذفت أيضاً من فاعلات أي مما كان فيه ألفان من جمع المؤنث السالم نحو : صالحات ، وعابدات ، وذاكرات ، ومنه سموات ، وإن لم يكن على وزن فاعلات ، فلذا صرحت به في المتن ، وحمل جمع المذكر السالم على جمع المؤنث . وإن لم يكن فيه ألفان ^(١) نحو : « الصالحين » ، و « القانتين » و « الظالمين » ، و « الكافرين » ، و « الخاسرين » .

وشرط الحذف من جمع المؤنث والمذكر أن يكون غير ملتبس ، ولا مضاعف ، ولا معتل اللام ، فلا يحذف من نحو : الطالحات لإلباسه بطلحات ، ولا من نحو : حاذرين لإلباسه بجذرين ، وهما مختلفان في الدلالة ، ولا من نحو : شابات والعادين ، لأنه بالإدغام نقص في الخط ، إذ جعلوا صورة المدغم والمدغم فيه شكلاً واحداً ، ولذلك كتبوا في المصحف : « الضَّالِّين » ^(٢) ، و « العادِّين » ^(٣) بالألف ، ولا من نحو : راميات ، والرامين لأنه حذف من الرامين لام الفعل ، وحملت عليه : الراميات ، وإن لم يكن فيه حذف كما حمل الحذف من الصالحين والصالحات ، وإن لم يكن فيه الإثبات ، وهذا من تعاكس النظائر ^(٤) والتعارض حيث حمل الإثبات في المؤنث على الإثبات في المذكر ، كما حمل الحذف في المذكر على الحذف في المؤنث .

وحذفت أيضاً من علم في آخره الألف والنون كُسفنين ومرون ، وعثمن . وما أشبهه في كثرة الاستعمال ، نبه عليه أبو حيان ، وهو داخل في مسألة الأعلام الزائدة على ثلاثة .

(١) كلمة : « ألفان » سقطت من أ .

(٢) سورة الفاتحة ٧ .

(٣) سورة المؤمنون ١١٣ .

(٤) كلمة « النظائر » سقطت من أ .

وحذفت أيضاً « من ذلك » ، « وأولئك » ، بخلاف « ذا » ، وأولا بمجردين من حرف الخطاب ، و « هناك » ، وهو لائق مقروناً بحرف الخطاب وها التنييه .

ومن « ثلث » و « ثلثه » ، بخلاف « ثلاث » المعدول فإنه لم يكثر كثرتهما ، ولأنه لو حذف منها لالتبس بثلث .

ومن ثلثين ، وثمانية وثمانى بإثبات الياء بخلاف ثمان بحذف الياء فلا تحذف منه الألف فراراً من توالي الحذف وكثرته .

وفي ثمانين وجهان : الإثبات ، لأنه حذفت منه ياء المفرد ، والياء الموجودة فيه ياء إعراب ، والحذف لأن الياء المحذوفة عاقبتها ياء أخرى لأنهما لا يجتمعان ، فكان الياء موجودة لإجراء للمعاقب مجرى المعاقب ، والإثبات اختيار ابن عصفور ، وثمانون بالواو حكمه حكم ثمانين بالياء في جواز الوجهين .

وحذفت أيضاً من « لكن » ، و « لكنّ » ، ومن ها التنييه مع الله نحو : ها لله لأنه لم يستعمل إلا معه ، فكانه حرف واحد . ونصّ أحمد بن يحيى على أن المحذوف همزة الله .

وتحذف أيضاً ألف « ها » مع اسم الإشارة الخالي من الكاف نحو : « هنا » ، و « هذه » ، و « هؤلاء » ، لكثرة استعماله معه ، حتى صار كلفظ مركّب بخلاف المتصل بالكاف ، فإنه يجب فيه الإثبات نحو : « ها ذاك » ، وكذا ها المتصلة « بتا » ، و « تي » تكتب بالألف نحو : هاتا ، وهاتي ، وهاتان .

وتحذف أيضاً ألف ها مع مضمّر ، أوله همزة نحو : هانم ، هانا ، هانت ، بخلاف « نحن » .

قال أحمد بن يحيى ، قال الكسائي في : هانم وهانا حذفوا ألف ها ، وليس بشيء ، إنما حذفوا همزة بدليل أنهم لم يحذفوها في ها نحن ، فدل على أن المحذوفة في : هانم

(١) من قوله : « هانم » إلى قوله : « ها نحن » سقط من أ .

وهأنا ^(١) همز الثانية لا الأولى ،

وحذفت أيضاً من ياء الي للنداء المتصلة بهمزة ليست كهمزة « آدم » سواء كانت قطعاً نحو : يا إبراهيم ياسحق . أو وصلان نحو : يا ابن آدم كراهة اجتماع ألفين .

قال أبو حيان : ونص أحمد بن يحيى على أن الألف المحذوفة هي صورة الهمزة ، لا ألف ، يا ، وهو بخلاف قول ابن مالك .

وأما نحو آدم فلم تحذف ألف يا معه ، لأنه حذف منه الألف المبدلة من فاء أفعل ، فلم يجمعوا عليه حذف ألفين ^(٢) .

قال أبو حيان : ومفهوم كلام ابن مالك ، أنه لا يجوز الحذف في « يا جعفر » ، و « يا زيد » ، لأنه لم يتصل بهمزة .

ونص أحمد بن يحيى على أنه يجوز في مثل ذلك الإثبات والحذف ، كأنهم جعلوا يا مع ما بعدها شيئاً واحداً ، أقاموا يا مقام الألف واللام بدليل أنهم لا ينادون بـ « يا » ، هي فيه ^(٣) فلذلك حذفت الألف .

وتحذف إحدى لئنين متماثلين « كآدم » ، و « آمن » ، و « آل » ، و « اسرائيل » ، و « نبي » ، « وداود » ، و « طاوس » . و « يَسْتَوُونَ » و « يلون » ، و « يأوا » إلى الكهف . « وجاؤا » ، « وباؤا » ، و « شاؤا » ^(٤) ، كذا جزم به ابن مالك بشرط ألاّ يليس « كقرف » [٢٤٢/٢] حذراً من التباس المثني بالمفرد ، و « قارين » حذراً من

(١) « وهأنا » سقطت من أ .

(٢) فقط « العين » مكان : « ألفين » .

(٣) ط : « ما هما فيه » . تحريف .

(٤) في ط رسمت الكلمات : جاؤا - ياؤا - شاؤا - بهمزة فوق الواو وفي أ ، ب : « جاوا - باوا -

شاوا » بحذف الهمزة .

التباس المثني بالجمع و « قؤول » ، و « صؤول » حذراً من التباسه « بقول ، وصول » .

قال أبو حيان : ولم يبين أيهما المحذوفة . فالقياس يقتضي أنها الساكنة لثقل المتحركة بالحركة .

قال : وجوز بعضهم كتابة الواوين على الأصل ، واختاره ابن الضائع ، والقياس خلافه كراهة اجتماع المثلين .

ولو اجتمع ثلاث متماثلات في كلمة أو كلمتين حذف أيضاً واحد نحو : يا آدم ، ومسآت ، وبرآت ، والنبئين ، ونجيين . « ليسؤوا » ، و « مسؤون » .

• • •

[أحكام البديل]

(ص) : وتوب الياء عند الجمهور عن ألف مختم بها اسم أو فعل ثلاثة مبدلة من ياء ، أو رابعة فصاعداً مطلقاً ما لم تل^(١) ياء في غير « يحيى » ، « علماً ، قيل : أو غيره ، فإن وليها ضمير متصل أو تاء فقولان . والأصح في كلا وكلتا الألف إلا لدى ، وعلى الأول إن نون فتالها .

قال سيويه : المنصوب بألف وغيره ياء ، وتعرف الياء بالثنوية والجمع والكسرة ، والإسناد إلى الضمير ، والمضارع ، وكون الفاء أو العين واواً ، ولا يكتب بالياء مبنياً غير متي ، ولا حرف غير يلى ، وإلى ، وعلى ، وحتى إلا موصولة بـ « ما » استهماية .

(ش) : النوع الخامس : أحكام البديل ، فتكتب كل ألف رابعة أو خامسة أو سادسة في اسم أو فعل ياءً نيابة عن الألف ، سواء كان أصلها الياء أم الواو ، أم كانت زائدة لإلحاق أو لتأنيث أو لغير ذلك « كحُبلى » ، و « ملهى » ، و « مغزى » ،

(١) ط : « ما لم تلي » بإثبات الياء . تحريف .

و «أعطى» ، و «يخشي» ، و «الخوزلى» ، و «اقتضى» ، و «اعتزى» ،
و «يخشى» ، و «مستقصى» ، و «استقصى» ، و «يستقصى» ، و «قبحرى» ،
إلا أن تكون تالية لياء «كدنيا» ، و «محيا» ، و «أحيا» ، و «خطايا» ، و «استحيا»
إلا «يحى» علماً ، فإنه يكتب بالياء فرقاً بين «يحى» الاسم وبين «يحيا» الفعل .
والحق المبرد «يحى» كل علم منقول من الفعل كأن يسمى بـ «أعيا»^(١) ، فكتب
بالياء .

والحق أيضاً أبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم «كروايا» علماً فكتبه
بالياء فرقاً بينه وبين «روايا» الجمع ، كما فرقوا بين «يحى» العلم ، والفعل .
والجمهور كتب الجميع بالألف .

فإن اتصل بالكلمة ضمير متصل فخلاف . منهم من يكتبه بالياء ، ومنهم من يكتبه
بالألف نحو : ملهاك ، ومستدعاه . كذا حكى الخلاف في التسهيل ولم يرجع شيئاً .

قال أبو حيان : واختيار أصحابنا كته بالألف إذا اتصل به ضمير نصب أو خفض
سواء كان ثلاثياً أو أزيد إلا «إحدى» خاصة ، فكتب بالياء حال اتصالها بضمير
الخفض نحو : «أحديهما» كحالها دون الاتصال .

واختلفوا إذا اتصل بباء تأنيث تقلب في الوقف .

فذهب البصريون : إلى أنها تكتب ألفاً لتوسطها ، وأجاز الكوفيون كتبها ياء ،
ولم يعتدوا بباء التأنيث ، وسواء في ذلك أيضاً الثلاثي ، والأزيد .

هذا كله تفريع على القول المصدر به ، وهو الأشهر .

وحكى ابن عصفور . أن الناس زعم أنه لا يكتب كل ما تقدم ذكره إلا بألف

(١) من قوله : «باغيا» إلى قوله : «كروايا» سقط من أ . وفي النسختين ب ، ط «باغيا» بالعين ،
ولعل الصواب : «أعيا» بالعين وانظر القاموس : «عبي» .

أبدأ ، وكذا الثلاثي الآتي . كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل : رداء ، وكساء ، لا تكتب أبداً إلا على صورتها ، لا على أصلها .

وردة ابن عصفور بأن الألف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال « كرحيان » ، و « رميت » ، فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك ، والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع .

وقال ابن الضائع : هذه الحكاية بعيدة جداً عن الفارسي بل مراده أنه القياس . قال : وللفارسي أن يقول : إن كانت العلة الرجوع إلى الياء في بعض المواضع ، فلتكتب المنقلبة عن الواو واوآ لرجوعها إليها في بعض المواضع ، وإن كانت العلة التصريق لزم الاعتراض بالهمزة ، بل الأولى أن يقال للفارسي : فرقت العرب في اللفظ بين هذين الألفين بالإمالة ، فحمل الخطّ فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين .

وقال أبو حيان : في المسألة ثلاثة مذاهب : مذهب الجمهور ، ومذهب الفارسي ، والثالث : أنه لا تلزم ألف ولا ياء بل يجوز أن تكتب بالياء ، وهو الاختيار . ويجوز أن تكتب بالألف وذلك قليل . قال : وقد رأيت بخط بعض النحويين ، وهو عيسى اللطفي « عيسا » بالألف في كتاب قرىء عليه .

وأما الألف الثالثة فمذهب الجمهور أنها إن كانت مبدلة من ياء كتبت أيضاً ياء نحو : « رحي » ، و « رمي » .

وإن كانت مجهولة الأصل « كخسا » ، أو كانت مبدلة من واو كعصا وغزا ^(١) ، كتبت بالألف .

ومقابل الجمهور قول الفارسي المتقدم [٢٤٣/٢] أنه لا يكتب شيء بالياء . وقول

(١) ط : « كخساء » وكذلك عصاء ، وغزاء كله بالهمزة .

صوابه من أ ، ب ، والأسلوب .

الكسائي : أن ما كان من الفعل عينه همزة نحو : « شاء » ، فإنه يجوز أن يكتب بالياء ، وإن كان من ذوات الواو كراهة اجتماع ألفين . وما كان من الاسم على وزن فعل أو فعل ، فإنه يكتب بالياء أبداً . وإن كان من ذوات الواو نحو « الكسبي » . والبصريون لا يجوزون شيئاً من ذلك .

ومذهب البصريين في « كلا » أن يكتب بالألف ، لأن ألفها منقلبة عن واو ، ومن زعم أنها منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدى ، فإنه يكتب بالياء .

وكتبت على الأول « كلتا » بالألف حملاً على « كلا » . وكان القياس أن تكتب بالياء لأن ألفها رابعة .

ويعرف كون الألف مبدلة من الياء بالانقلاب في الثنية نحو : رحي ورحيان ، أو في الجمع بالألف والتاء نحو : « حصى ، وحصيات » ، أو في المرة نحو : « رمى : رمية » . أو في الإسناد إلى الضمير نحو : « رميت » ، أو في المضارع نحو : يرمى .

ويكون الفعل معتل العين أو الفاء بالواو نحو : هوى ، وروى ، ووفى ، ووعى .

ولا يكتب اسم مبني بالياء إلا « منى » لإمالتها .

ولا شيء من الحروف بالياء إلا « بلى » لإمالتها أيضاً ، و « على » ، و « حتى » ، و « إلى » لعودها ياء في : « إليه » ، و « عليه » .

قال ابن الأنباري : وإنما كتبت « حتى » بالياء ، وإن كانت لا تمال فرقاً بين دخولها على الظاهر والمضمر ، فلزم فيها الألف مع المضمر حين قالوا : « حتاي » ، و « حتاك » و « حتاه » . وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا : حتى زيد . انتهى .

فإن وصلت الثلاثة بما الاستفهامية كتبت بالألف لوقوعها وسطاً نحو : « إلام » ،
و « علام » ، و « حتام » .

وقال الزجاجي : إذا أشكل عليك شيء من ما آخره ألف ، فاكتبه بالألف ، لأنه
الأصل .

وكما ذهب بعضهم - وهو الصحيح - : إلى أن جميع ما جاز يكتب بالياء جاز أن
يكتب بالألف .

رَسْمُ الْمَصْحَفِ

(ص) : ورسم المصحف متَّبِع ، ومن ثم قيل : خطان لا يقاسان : خط المصحف والعروض . أما القافية : فالمقيدة تستوفي حروفها إلا ما يتم الوزن دونه ، فإن كان الرّوي ألفاً فيها أبدأً ، والمطلقة نصباً بالألف ، والمختار حذف صلة غيره ، والممدودة بألفين ، وما مرّ من زيادة أو حذف أو بدل مفقود .

(ش) : رسم المصحف متَّبِع لاتِّباع السلف رضي الله عنهم ، وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل ، والفصل ، والزيادة والحذف ، والبديل على خلاف ما تقدم تقريره كوصل : « ألن نجمع عظامه »^(١) . « أمن هو قانت »^(٢) ، وفصل ، وزيادة ياء في « بأبيد »^(٣) ، و « من نبأى المرسلين »^(٤) ، و « ملأته »^(٥) ، و « ملأهم »^(٦) ، وألف في « الربو »^(٧) . « وإن امرؤا »^(٨) . وحذف ألف « نشوا » ، وكتابة واو صورة الهزرة وزيادة ألف بعدها ، وكتابة : « ما زكى »^(٩) بالياء ، وقياسه الألف ، لأنه من ذوات الواو ، وكتابة : « الصلّاة » ، و « الزكاة » ، و « الحياة » ، و « مشكاة » ، و « مناة » ، و « الربا » بواو بدل الألف . وهذا كله مما ينقاد إليه في كتابة المصحف ، ولا يقاس عليه خارجه ، بل إذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها في غير القرآن لم تكتب إلا على القوانين

- | | |
|---------------------------------|-----------------------|
| (١) سورة القيامة ٣ . | (٢) سورة الزمر ٩ . |
| (٣) سورة الذاريات ٤٧ . | (٤) سورة الأنعام ٣٤ . |
| (٥) سورة الأعراف : ١٠٣ وغيرها . | (٦) سورة يونس : ٨٣ . |
| (٧) سورة البقرة ٢٧٥ . | (٨) سورة النساء ١٧٦ . |
| (٩) سورة النور ٢١ . | |

السابقة ، ولهذا قال ابن درستويه : خطان لا يقاسان : خط المصحف والعروض . قال أبو حيان : وذلك أن العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة إذ الذي يقيد به في صفة العروض إنما هو ما يلفظ به ، لأنهم يريدون به عدّ الحروف التي يقوم بها الوزن متحركاً كان أو ساكناً ، فيكتبون التنوين نوناً ، ولا يراعون حذفها في الوقف ، والمدغم حرفين ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل ، فقد تقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبيين الأجزاء كقوله :

• يا دارمية يتبل علياء في سندي أقوت وطالعي ها سالف الأمدي •

لأن تقطيعه : مستعلن ، فعلى أربع مرات ، وكتابة هذا البيت في الخط الذي ليس في علم العروض .

١٨٢١ - يا دارمية بالعلياء فالسند أقوت ، وطال عليها سالف الأمد (١)

قال ، فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة أنحاء : اصطلاح العروض ، واصطلاح كتابة المصحف ، واصطلاح الكتاب في غير هذين .

قال : وعلم الخط يقال له : الهجاء ، ليس من علم النحو ، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدئ في لفظه ، وفي كتبه ولأن كثيراً من الكتابة مبني على أصول نحوية ، ففي بيانها بيان لتلك الأصول ككتابة الهزرة على نحو ما يسهل به ، وهو باب من النحو كبير [٢٤٤/٢] ٥١ .

التنقيط

(ص) : ووضع النقط لرفع الاشتراك، ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف ، والنون ، والياء وصللاً لا فصللاً ، وبعضهم نقط الشين واحدة ، والزنجاني نقط هاء التأنيث ، ونقط أهل الغريب كل مهمل إلا الحاء أسفل ، وربما كتبوا تحته مثله ، أو همزة ، أو فوقه علامة أو نبرة . اصطلاحات .

(ش) : قال أبو حيان : الحروف منها ما ينفرد بصورة ، ومنها ما هو مشترك ، وقصدوا بتعليل الصور الاختصار ، فكما أن في اللفظ المشترك كالعين ، فكذلك فعلوا في الصور ، جعلوا فيها المشترك . قال : هكذا قالوا ، وقال بعض شيوخنا : ليس كذلك ، لأنهم وضعوا فارقاً هو النقط بوحدة أو أكثر ، والإهمال ، فليس إذن من المشترك فالصورة والنقط مجموعهما دلّ على أشكال الحروف .

قال : ومن الحروف ما يلتبس بالخط إذا وصل بغيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط ، ولذلك ينبغي ألا تنقط في الفصل ، إذ لا يحصل اشتراك ، لأن لها صورة خاصة بها ، فيكون إذ ذاك كالكاف . انتهى .

واختار بعضهم نقط الشين بوحدة ، لأن المقصود ، وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها . والاكثر على نقطها بثلاث .

واختار الزنجاني في آخرتين نقط هاء التأنيث في نحو: رحمة فرقاً بينها وبين هاء الضمير ، وهاء السكت .

والأدباء منهم الحريري يعدونها في الحروف غير المنقوطة ، ولهذا أتوا بها في الأبيات

والرسائل التي الترموا عروّها من حرف منقوط .

ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة في الإيضاح ودفع توهم السهو عن النقط إلا الحاء ، إذ لو نقطت لالتبست بالجيم .

ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفاً صغيراً مثله ، أو همزة أو فوّه علامة أو نبرة اصطلاحات لأهل الحديث .

وهذا آخر ما تضمنه جمع الجوامع ، والكلام عليه .

خاتمة جمع الجوامع

(ص): وقد تم جمع الجوامع نظماً، المودع من فنون العربية جمعاً جمعاً، الكائن من بلاغة الإيجاز، وعلوية الألفاظ بالمحل الأسمى. الفائت على نظرائه إيجازاً وجمعاً، المرفوع عن همم معاصريه قطعاً، المشيد أركان مبانيه إحكاماً ووضعاً.

فعلبك بحفظ عبارته، وتأمل فحواها. وإياك والمبادرة بإنكارها لإلئك سواها، ودونك وإبراز محاسنها التي لا تخفى إلا على جامد البصيرة أعماها، وربما خالف غيره في تعبير أو تأخير، أو تقديم، فظنه من لا فطنة له عدولاً عن المنهج القديم، وما درى أن ذلك لأمر مهم يستخرجه النظر السليم، وربما أفصحت بذكر أرباب الأقوال، ولو بالتعداد إما تقوية لمن نسب إليه الانفراد، أو لتفرد، وغير ذلك من الأمور التي تقصد لتستفاد، وربما نقلنا عن أحدٍ خلاف ما نسبة بعض المشاهير إليه، فحسبه غلطاً من لا اطلاع له، ولا تحقيق لديه وما شعر أن ذلك بعد التطلع والفحص الشديد عليه، فدونك مختصراً انطوى على زبدة مائة مصنف، واحتوى على ما به العيون تقف، والأسماع تشنف، وأتى من العجب العجيب بما لم يجمعه قبله مؤلف، فحق أن يكون على كتب الأنام سرياً^(١)، وبأنواع المحامد والمحاسن حرياً. جعلنا الله به مع الذين

(١) السري: الرئيس، والجمع: سراة وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له نظير.

أنعم الله عليهم ورفعهم مكاناً علياً^(١) .

• • •

سَمَّ الْجُزءَ السَّادِسَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ -
وَيَلِيهِ الْجُزءَ السَّابِعَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -
وَهُوَ لَجُزءِ الْأَخِيرِ الْخَاصِّ بِالْفَهَّارِسِ الْعَامَّةِ

(١) في هامش ط تعليق يوضح فيه الناسخ تاريخ نسخ هذا المؤلف ، وتاريخ الفراغ منه .
وكذلك في نسخي أ ، ب .

وقد أشرت إلى هذه التعليقات في مقدمة المجمع الجزء الأول من ١٢ - ١٤ .
- وجرباً على عادة أسلافنا رحمهم الله أقول :

قد فرغت من نسخ الكتاب بيدي في ١٩٧١/٨/٣٠ وانتهيت من تحقيقه بحمد الله في يوم الخميس
٢١ من ربيع الثاني سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٨ م بمدينة الكويت .

وأرجو الله أن يجعله في ميزاني « يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم » .

الفقير إلى الله تعالى

عبد العال سالم مكرم